

خادم الحرمين الشريفين يوافق على قرارات مجلس التعليم العالي

الموافقة على إنشاء جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية وتحويل قسم الاقتصاد بجامعة الإمام إلى كلية مستقلة

تحديد أولوية إنشاء المؤسسات التعليمية للمناطق الأكثر احتياجاً

□ الرياض - واس

صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التعليم العالي، حفظه الله، على عدد من القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي في جلسته التي عقدها مؤخراً من بينها موافقته أيداه الله على أن يكون برنامج الأبحاث إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيا بإسم (برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للأبحاث الخارجه).

ورفع معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري بهذه المناسبة بالغ الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين على هذه اللقطة الكريمة التي تدل على حرصه، حفظه الله، على أبنائه الطلاب والطالبات وتهيته الظروف المناسبة لتسهيل من العلوم والمعرفة والحصول على المؤهلات ليعودوا إلى وطنهم ويسهموا في تنمته.

وقال (إن هذا البرنامج يعد أضخم برنامج للأبحاث الحكومي يتم اعتماده في المملكة وذلك لكونه مخصص (15,000) فرصة أبحاث للولايات المتحدة الأمريكية و(3000) فرصة لبعض دول الشرق بحيث يتم إرسال المرشحين على فقرات وفق الخطة الموضوعية للبرنامج).

وأضاف معاليه إن البرنامج سوف يشمل جميع المراحل الدكتوراه والماجستير والزمالة والبكالوريوس وفق نسب معينة كما أنها ستكون في التخصصات العلمية التي يحتاجها سوق العمل وربما لا تتوفر دراستها داخل المملكة لجميع الطلاب المتميزين لحدودية الاستيعاب في هذه التخصصات وخاصة تخصصات الطب والهندسة والحاسب الآلي والرياضيات والفيزياء.

وأبان معالي وزير التعليم العالي أن من بين القرارات التي حظيت بالموافقة السامية الموافقة على إنشاء جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية وعلى نظامها الأساسي كما وافق المجلس على معايير

افتتاح كليات جديدة في مناطق ومحافظات المملكة، مشيراً إلى أن أبرز ما صممت به هذه المعايير أنها ستكون قاعدة تبني عليها عند النظر في افتتاح مؤسسات تعليمية جديدة في أي منطقة من مناطق المملكة ومحافظاتها حيث سيراعي في ذلك الأولويات للمناطق الأكثر احتياجاً لإنشاء تلك المؤسسات.

وقال معاليه: إن من المعايير التي ستؤخذ في الاعتبار لدى دراسة طلبات افتتاح كليات جديدة في أي منطقة من مناطق المملكة الكثافة السكانية وتلبية احتياجات سوق العمل ومراعاة الطاقة الاستيعابية للجامعات الكبرى القريبة وحجم المجتمع اللائقي في التعليم العام والموقع الجغرافي للكلية المقترح افتتاحها ومدى توفر التعليم الأهلي في المنطقة من عدمه، مؤكداً أن هذه المعايير سوف تتأخذ في الاعتبار لدى دراسة طلبات افتتاح كليات جديدة في أي منطقة من مناطق المملكة.

وأشار معاليه إلى أنه بناء على هذه

المعايير تمت موافقة المجلس على إنشاء بعض الكليات في مختلف مناطق المملكة وهذه الكليات هي كلية للعلوم الطبية التطبيقية وكلية للهندسة في محافظة الخرج وكلية للمجتمع في محافظة الجبيل وكلية للتغريض بجامعة الملك خالد وكلية للمجتمع في محافظة النماص.

وأوضح معالي وزير التعليم العالي أن المجلس وافق على تحويل قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إلى كلية مستقلة تسمى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، والموافقة على إعادة هيكلة كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود بحيث تم فصلها إلى كلياتين أحدهما تسمى كلية إدارة الأعمال والأخرى تسمى كلية الأنظمة والعلوم السياسية، بالإضافة إلى موافقة المجلس على إعادة هيكلة قسم علوم صحة المجتمع بكلية العلوم الطبية التطبيقية بجامعة الملك فيصل حيث تم تحويل

البرامج الموجودة فيه إلى أقسام مستقلة تسمى قسم تقنية المعلومات الصحية وقسم صحة البيئة وقسم التقديف الصحي.

وأضاف معالي وزير التعليم العالي أن المجلس وافق على إنشاء العديد من المعاهد المساعدة في بعض الجامعات وهي عمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة وعمادة شؤون الأساتذة والموظفين بجامعة حائل وكذلك عمادة للتطوير الأكاديمي بجامعة حائل وإنشاء مركز للبحوث الثروة السمكية بنشاطه العقير يتبع جامعة الملك فيصل.

وأشار إلى أن المجلس وافق أيضاً على تكليف عدد من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات وكلاء لبعض الجامعات وفق الآتي: تكليف الدكتور حاتم بن عبد الرحمن أبو السمح وكيل جامعة الملك سعود للدراسات والتطوير والمتابعة وتكليف الدكتور سليمان بن صالح الخزري وكبلا الجامعة الإسلامية وتكليف تكليف

المصدر : الجزيرة

التاريخ : 05-09-2006 العدد : 12395

الصفحات : 4 المسلسل : 21



الدكتور إبراهيم بن علي العجيد وكيل
للجامعة الإسلامية للتطوير وخدمة
المجتمع والشؤون الطلابية وتجديد
تكليف الدكتور بندر بن فهد السويلم
وكيلاً لجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية لشؤون المعاهد العلمية.

كذلك الموافقة على تجديد خدمة ٨٦
عضواً من أعضاء هيئة التدريس في
مختلف المؤسسات التعليمية لبلوغيهم
السن النظامية. واختتم معالي وزير
التعليم العالي تصريحه مؤكداً بأن تفضل
خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن
عبد العزيز رئيس مجلس الوزراء رئيس
مجلس التعليم العالي، أيده الله،
بالموافقة على هذه القرارات يأتي تجسيدا
لاهتمامه السامي الكريم واهتمام سمو
ولي عهده الأمين، حفظه الله، بمسيرة
التعليم في هذا الوطن وأزدهارها
وتسخير كافة الإمكانيات لتطويرها وبما
يمكن من الإعداد الأمثل لأجيال مؤهلة
لخدمة دينها ثم مليكتها ووطنها على أكمل
وجه بإذن الله.